العـدول في الفاعـل

The Deviation in the Subject

إعداد

شيماء محمد فؤاد حسن

الملخص:

حاول هذا البحث تناول ظاهرة من ظواهر اللغة مبينًا مفهومها، وأهميتها، وصورها المختلفة موضحًا التغيرات التي تطرأ على التركيب، وأنَّ أي صورة من الصور التي يتناولها البحث تعد خروجًا عن المألوف يُؤتى به عن قصد وتعمد بهدف إحداث أثر ما في القارئ.

وقد قُسم البحث إلى ثلاثة أقسام وهي:(العدول في النوع بين الفعل وفاعله، والعدول في العدد بين الفعل وفاعله، والعدول في إعراب الفاعل)، وما جاء في هذه الدراسة وفقًا لما وجدته من شواهد في القرآن الكريم، الحديث الشريف، وأشعار العرب و أقوالهم محاولةً تناول موقف النحاة من هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: القياس، العدول، النحاة.

Abstract:

This research attempted to deal with one of the phenomena of language indicating it's concept, importance, various forms that pointing to the changes which occur to the composition and any images which the research deals with is considered a departure from the usual that is brought intentionally and deliberately with the aim of making an impact of the reader.

This research has been divided into three parts which are deviation in (the gender between the action and it's subject, the number between the action and it's subject and the syntax of the subject).

All mentioned in this study has strong evidence from the Holy Quran, the noble hadith, the poems and saying of the Arabs an attempt to address the poison of Grammarians of this phenomena.

Keywords: Analogy, Deviation, Grammarians.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

وبعد....

لُغتُنا العربية بحرٌزاخرٌ، تميزت عن غيرها من اللغات بأنَّها لغة القرآن الكريم التي حفظها الله من التغييروالتبديل، وحماها من الضياع والاندثاركما قال: عزوجل(إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَوَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ){ الحجر:(9)} .

تناول البحث ظاهرة من ظواهرهذه اللغة، وهي العدول في الفاعل عند النحاة العرب من حيث:(النوع، والعدد، والإعراب)، والعدول في اللغة: هو مصدرعَدَلَ يَعْدِلُ أي مال وجار، والعَدْلُ والعُدُول كلاهما مصدرلعدل عَدْلًا وعُدُولًا، والعدول: الميل عن الشيء أو الطريق أو تغيير الجهة أو الرأي، وأن تعدل الشيء عن وجهه تقول: عَدَلْتُ فلانًا عن طريقه وعدلتُ الدابة إلى موضع كذا (1[2]).

أمَّا في الاصطلاح: كما قال(ابن جني):" أن تلفظ بناء وأنت تريد بناء آخر"(2) بمعنى أنَّك تلفظ بكلمة، و أنت تريد أخرى.

وقال الشيخ(عبد القاهر): معنى العَدْل أن تريد لفظًا فتعدل عن اللفظ الذي تريد إلى آخر، وموضع النقل فيه أن المسموع يلفظ به، والمراد به غيره. وليس يَعْني بقوله النقل، نقل لفظٍ، و إنَّما يقصد به العدول عن الأصل، والخروج عن الأولية (3).

لذا فمفهوم العدول من المفاهيم المهمة في اللغة، وهو غير قاصر على لغة بعينها، ولكنه يتعدى ليشمل اللغات جميعها، وهو ليس خرقًا للقواعد النحوية، و إنَّما هو وسيلة لجذب انتباه القارئ لما هو خروج عن المألوف أي: الخروج عن القاعدة الأساسية، كما عده(ابن جني) من شجاعة العربية، وفي موضع آخر يسميه الحمل على المعنى، وهو كثير في اللغة يصفه بالاتساع ورد به القرآن الكريم، وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا؛ لأنَّ كلَّ عدول لا بدَّ أن يصاحبه عدول من معنى إلى معنى آخر يقصده المتكلم؛ فيتضح للقارئ طبقًا للقاعدة الأصلية فارقٌ في الكلام بين المعنيين.

العدول في الفاعل:

أولًا: العدول في النوع بين الفعل وفاعله:

لمَّا كان الفاعل لازمًا للفعل يتنزل منزلة الجزء منه بدليل أنه لا يستغنى عنه، ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعله لشدة الاتصال بينهما (3)؛ لذا أدى الفصل بينهما إلى عدم المطابقة بينهما في النوع، والفصل في اللغة: هو بَوْنُ ما بين الشيئيين. وقال(ابن

سيدة): هو الحاجز بين الشيئين، وفَصَلَ بينهما يفصل فَصْلًا فانفصل، وفَصَلْت الشيء فانفصل أي: قطعته فانقطع(2). كقوله تعالى:(فَمَن جَآءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ){ البقرة:(275)}(3). فعدل عن المطابقة بين الفعل" جاء"، وفاعله" موعظة" للفصل بينهما بالمفعول به(ضمير الهاء).

وهذا عند(ابن جني) من باب الحمل على المعنى؛ لأنَّ الموعظة والوعظ واحد(4). فهو مصدر، والمصدر يجوز فيه التذكير والتأنيث.

فالحمل: الحاء والميم واللام أصل واحد يدل على إقلال الشيء. يقال حملت الشيء أحمِلهُ حَمْلًا، فهو محمولٌ وحميلٌ. وحمله على الأمر يحمله حملًا فانحمل: أغراه به (5).

ويبدو من المعنى اللغوى أنَّ الحمل على المعنى من الصور المخالفة لما تبناه النحاة من قواعد اعتمادًا على الكثير الشائع، وإنْ كان فى ظاهره مظهرًا من مظاهر شجاعة العربية كما ذكر(ابن جني) إلّا أنّه من التراكيب العربية الفصيحة التي تكلم بها العرب، وقد جاء بها القرآن الكريم كقوله تعالي:(فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا){ محمد:(18)}.

الشاهد فيه: قوله" جاء أشراطها" فضميرالهاء في" أشراطها" عائد على الساعة، فعدل عن تأنيث الفعل" جاء" مطابقة لفاعله" أشراط"(6). فالمقصود بالشرط بالفتحتين(العلامة)، الجمع(أشراط)، ومنه:(أشراط الساعة) أي:علاماتها(7).

- وكذلك الوصف الذي يعمل عمل الفعل في قول الشاعر:(من الو افر):

بَعيدُ الغَزَاةِ فَما إنْ يَزَا لَ مُضْطَمرًا طُرَّتاه طَليحًا (8)

الشاهد فيه: قوله" مضطمرًا طرتاه" فحذف الهاء من" مضطمرة"؛ لأنَّ فاعله" طرتاه" مؤنث مجازي يجوز فيه التذكير والتأنيث، فعدل عن المطابقة بينهما في النوع (4).

- وقد يكون العدول بين الفعل وفاعله في النوع بدون فصل كقوله تعالى: (قَالَتِ الْأَعْرَابُ){ الحجرات:(14)}. أي: قالت جماعة الأعراب(2) .

وقول الشاعر:(من الكامل):

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ المَدِينةِ، والجبَالُ الخُشَّعُ (3)

الشاهد فيه: قوله" تواضعت سور المدينة" على أنَّ" سورًا" اكتسب التأنيث

من" المدينة"، ولهذا أنث له الفعل فأراد" تواضعت المدينة" (4).

وقال(الأعلم): إنَّ السُّورَ، وإنْ كان بعض المدينة لا يسمَّى مدينة، ولكن الاتساع فيه متمكن، لأنَّ معنى" تواضعت المدينة" وتواضع سور المدينة متقارب (5).

2- العدول في العدد بين الفعل وفاعله:

إنَّ القياس أن تلحق الفعل علامة المثنى إن كان الفعل الظاهر مثنى للتفريق بين الواحد والمثنى، وكذلك إذا كان الفعل دالًا على الجمع، فالقياس أن تلحقه علامات الجمع كما كان القياس إلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى المؤنث للتفريق بين فعل المذكر وفعل المؤنث فتقول:(قاما الزيدان – قامتا الزينبات).

ولكن هذا القياس وهو إلحاق علامة التثنية وعلامات الجمع بالفعل قد عُدل عنه بإطراد في العربية الفصحى، وأصبح العدول عن المطابقة بين الفعل والفاعل الظاهر في العدد هو القياس المتبع في الاستعمال، وأصبحت المطابقة التى هي الأصل شذوذًا. حيث أنَّ مذهب جمهور العرب: أنَّه لا يجوز أن يثنى الفعل أو يجمع مع الفاعل، ولكن يفرد كما في حالة الإفراد فتقول:(قام الزيدان – قام الزيدون - قامت الهندات) كما تقول: قام زيدٌ. ولا تقول على مذهب هؤلاء:(قاما الزيدان – قاموا الزيدون- قمن الهندات)(6).

ولكن يجوز هذا على لغة من قال:(أكلوني البراغيث) فالبراغيث فاعل أكلوني، فألحق الفعل(أكلوني) بعلامة الجمع رغم وجود فاعله اسم ظاهر دال على الجمع وهو(البراغيث)، فإلحاق الفعل بعلامات التثنية والجمع ليدل على أنَّ الفعل دال على المثنى أو الجمع لا الواحد

فتقول:(سعدا الزيدان – سعدوا العمرون- سعدن الهندات) بإلحاق الفعل بعلامات التثنية والجمع على لغة أكلوني البراغيث(5).

لكن أدت هذه اللغة إلى حدوث لبس لدى السامع فإذا سمع:(قاموا الزيدون) لا يدري هل الفعل(خبر مقدم)، والواو فيه ضمير أم الواو دالة على الجمع فقط وليست ضمير؟؛ لذا ذكر(سيبويه) أنَّ هذه اللغة لم يذكر أنَّها ضعيفة لكنها قليلة الاستعمال، وقد علل عدم المطابقة بين الفعل وفاعله الظاهر في العدد اكتفاءً بدلالة الفعل الظاهر على العدد عن إلحاق علامة التثنية والجمع بالفعل، فاللغة العربية تميل إلى الإيجاز والاكتفاء بدلالة الظاهر على العدد (2).

أولًا: تثنية الفعل وفاعله مثنى:

كقول الشاعر: (من الطويل):

تَوَلّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ (3)

الشاهد فيه: قوله" وقد أسلماه مبعد وحميم" حيث أُسند الفعل إلى ألف التثنية؛ لأنَّ فاعله مثنى بالعطف وهو" مبعد وحميم"، وألف الاثنين حرف دال على الجمع، وهذا على لغة أكلوني البراغيث(4).

وقال(سيبويه): واعلم أنّ من العرب من يقول: ضَرَبَانِي أخَوَاكَ.

فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في(قالت فلانة)، وهي قليلة (5).

ثانيًا:جمع الفعل وفاعله جمع:

أ- الفعل المسند إلى جمع الذكور:

وقد وردت على ذلك شواهد كثيرة في كلام العرب منها:

قوله تعالى:(وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ){ الأنبياء:(3)}(6).

فالنجوى: الكلام السّر وهي اسم من التناجي ولا تكون إلا خفية،" وهو وصف بالمصدر يستوفي فيه المفرد والجمع يقال:" هم نجوى"(7). وقد بالغوا في إخفائها أو جعلوها بحيث لا يفطن أحد لتناجيهم ولا يعلم أنَّهم متناجون. فهو إشعار بأنَّهم الموسومون بالظلم الفاحش الذي جاءوا به (6).

وأصله: وأسروا الذين ظلموا النجوى ، وفي إعرابه أربعة أوجه منها:

الرفع: على أنَّه فاعل، والواو علامة الجمع دلت على جمع الفاعل كما تدل التاء على تأنيثه، وكذلك يفعلون في التثنية (2).

ب- الفعل المسند لجماعة الإناث:

قول الشاعر:(من مجزوء الكامل):

نُتِجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ (3)

الشاهد فيه:قوله" ألقحنها غُرُّ السحائب" فقد وصل نون النسوة بالفعل" ألقحنها" لكونه مسندًا إلى اسم ظاهر دال على جمع الإناث وهو قوله" غرُّ السحائب" فهو مؤنث مكتسب اكتسب التأنيث من المضاف إليه" السحائب". فالشاعر يرى أنَّ السبب في حسن الشجر و إثماره هو المطر الذي ينزل في أيام الربيع (4).

إذن أرى أنَّ هذه العلامات التي تلحق الفعل سواء دلت على التثنية أو الجمع، فإنَّها فرقت بين الفعل الدال على المفرد، والفعل الدال على المثنى أو الجمع حتي لا يحدث

لبس لدى السامع الذي لا يدرك هذه العلامات؛ لأنَّها قليلة الاستعمال إلّا أنَّ ما ورد عن العرب من استعمال يستحق أن نعرض له. كما يتضح لنا مما تقدم أنَّ إفراد الفعل المسند إلى المثنى أو الجمع هو المطرد في السماع، وما جاء على القياس أو الأصل، فهو العدول عن السماع المطرد، وهذا ما أوضحته فيما سبق.

3- العدول في إعراب الفاعل:

العدول عن رفع الفاعل إلى نصبه:

من أحكام الفاعل في العربية الرفع، ولكن يذكر النحويون أنَّه يجوز أن ينصب الفاعل إذا أمن اللبس، وهذا يدل على أنَّ الإعراب لا دخل له في تحديد المعنى، وما ورد عن العرب من ذلك قولهم: خَرَقَ الثوبُ المسمارَ. فـ" المسمار" هو الذى قام بفعل الخرق وليس الثوب؛ لذا فهو فاعل منصوب بالفتحة (7). وقد حملهم على ذلك ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر(2).

ولا يجعلون ذلك قياسًا، ولا يطردونه في كلامهم، ولا يستبيحونه في حال السعة والتمكن من القول، ويعتمدون في ذلك على انفهام المعنى(3).

ومثله قول الراجز:(من الرجز):

قَدْ سَالَمَ الحياتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الأفْعُوَانَ والشَّجَاعَ الشَّجْعَمَا (4)

الشاهد فيه: قوله" سالم الحيات منه القدما" حيث أنَّه نصب الفاعل" القدما"، وبذلك عدل عن رفع الفاعل إلى نصبه، والتقدير:(سالمت القدمُ الأفعوانَ).

وقال(سيبويه): فإنَّما نصب الأفعوان والشجاع؛ لأنَّه قد علم أنَّ القدم هاهنا مسالمة، كما أنَّها مسالمة، فحمل الكلام على أنَّها مسالمة(5) .

ومن خلال ما تقدم أرى أنَّ المعنى قد أوضح من هو الفاعل؟ وما هو المفعول؟، فالمعروف أنَّ رتبة الكلام أن يكون الفعل أولًا، ورتبة الفاعل أن يكون بعده، ورتبة المفعول أن يكون آخرًا، ولكن قد تقدم المفعول به فيما سبق لضرب من التوسع والاهتمام والنية به التأخير. ولكن(ابن الطراوة) جعله قياسًا مطردًا برفع الأول ونصب الثانى لفهم المعنى(6).

ب- العدول عن رفع الفاعل إلى جره:

الأصل أن يرفع الفاعل لفظًا وحكمًا، ولكن قد يجر لفظًا أي: أنَّه مرفوع في المعنى لا اللفظ، ومن ذلك:

1- يجر بإضافة المصدر:

فقال(ابن مالك): ما أضيف إلى المسند ولم يقل بإضافة المصدر؛ لأنَّ المسند

الصالح للإضافة قد يكون اسمًا مصدرًا، ومن ذلك قوله تعالى:(وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ){ البقرة:(251)}. وهي قراءة(نافع، و أبى جعفر، ويعقوب)(8).

وقرأ أيضًا(ابن كثير، و أبو عمرو، وعاصم، و ابن عامر، وحمزة، والكسائى) دفع بغير الألف (2). فأما(دَفْعُ): فمصدر دَفَعَ يَدْفَع ثلاثيًا(مبتدأ محذوف الخبر تقديره(موجود)، الله: لفظ الجلالة فاعل مجرور بإضافته للمصدر(دفع) (3).

2- قد يجر الفاعل بإضافة اسم المصدر:

فاسم المصدر: هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه بخلوه لفظًا وتقديرًا من بعض حروف عامله- الفعل، أو غيره- دون تعويض.

مثل: عطاء مساو لإعطاء في المعنى ومخالف له بنقص الهمزة الأولي لفظًا وتقديرًا من غير أن يعوض عنها شيء(4). ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام:" مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امر أَتَهُ الوُضُوءُ" (5).

ف" الرجل" فاعل مجرور اللفظ مرفوع المعنى بإسناد ما" قُبْلَةِ" إليه، فإنَّها قائمة مقام التقبيل(6).

3- قد يجر الفاعل بحرف من حروف الجر الزائدة وهي:

أ- (مِنْ):

قد يجر الفاعل بحرف الجر(مِنْ) الزائدة بشرطين:

1- أن يسبقها نفي أو شبهه وهو النهي والاستفهام.

2- أن يكون مجرورها نكرة (7).

كقوله تعالى:(وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ){ الأنعام:(59)}(8).

أى: وما تسقط ورقة.

الشاهد فيه: قوله" وما تسقط من ورقة" ف" مِنْ" زائدة لاستغراق الجنس، وقد سبقت بحرف النفي" ما"، ومجرورها" ورقة" نكرة (9).

و" ورقة" مجرور لفظًا بـ" مِنْ" مرفوع محلًا على أنَّه فاعل" تسقط" (9).

ومثله قوله تعالى:(وَمَا يَأْتِيهِم مِن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ){ الحجر:(11)}.

أي: ما يأتيهم رسول.

رسول: فاعل مجرور لفظًا مرفوع محلًا بحرف الجر الزائد(مِنْ)(2).

ب- اللام الزائدة:

ومنه قوله تعالى:(هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ){ المؤمنون:(36)}. أي: هيهات ما

توعدون.

الشاهد فيه: قوله" هيهات لِمَا توعدون" ف" لِمَا" اللام حرف جر زائد للتوكيد، ما: اسم موصول مجرور لفظًا مرفوع محلًا فاعل لاسم الفعل" هيهات" الذي يعمل عمل الفعل(3) .

ج- الباء الزائدة:

وينقسم الجر بالباء الزائدة للفاعل إلى ثلاثة أقسام:

1- الواجب:

يجب جر الفاعل إذا كان على صورة فعل الأمر في باب التعجب كقوله تعالى:(أَسْمِعْ بِهِمْ وَ أَبْصِر)[مريم:(38)] (4).

هذا لفظه أمر، ومعناه التعجب، وأصح الأعاريب فيه كما تقرر في علم النحو: أنَّ فاعله(هم) هو المجرور بالباء، والباء زائدة، وزيادتها لازمة إصلاحًا للفظ؛ لأنَّ(أفعل) أمرًا لا يكون فاعله إلَّا ضميرًا مستترًا، ولا يجوز حذف هذه الباء في هذا الموضع.

وهو أمر حقيقة والمأمور به رسول الله صلى الله عليه وسلم والمعنى:(أسمع الناس و أبصرهم بهم)، وبحديثهم: ماذا يصنع بهم من العذاب؟ (5). والمراد من التعجب: أنَّ أسماعهم و أبصارهم يومئذ جدير بأن يتعجب منهما بعد ما كانوا صمًا وعميًا في الدنيا (6).

ومثله: أحسن بزيدٍ.

أحسن: فعل ماضٍ مبنى على الفتح المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل الصيغة.

بزيد: الباء(حرف جر زائد)، زيد: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد أو : فاعل مجرور لفظًا مرفوع محلًا بحرف الجر الزائد(10) .

2- الجائز:

وهو كثير في فاعل(كفى) التي بمعنى(حسب) والتي هي فعل لازم كقوله تعالى: (وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا)[النساء: (79)]. أي: كفى الله شهيدًا.

بالله: الباء(حرف جر زائد)، الله: لفظ الجلالة فاعل في محل رفع بحرف الجر الزائد جوازًا(11).

3- الشاذ:

فلكل قاعدة شواذ، والشاذ لا يقاس عليه كقول الشاعر:(من الو افر):

أَلَمْ يَأتِيْكَ وَالأنْبَاء تَنْمِى بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بِنَى زِيَادِ (3)

الشاهد فيه: قوله" بما لاقت" استشهد به على زيادة الباء في الفاعل" ما"، " ما لاقت" فاعل" يأتي".

كأنه قال:" ألم يأتيك ما لاقت لبون بنى زياد"، وجملة" الأنباء تنمى" جملة اعتراضية بين قوله" يأتيك"، وقوله" بما لاقت".

وهذه صور العدول في إعراب الفاعل سواء كانت من رفعه إلى نصبه أو جره. فكان النصب منصبًا على فهم المعنى، أمَّا الجر بحروف الجر الزائدة، والتي يمكن الاستغناء عنها إلَّا أنّها لها تأثير في إصلاح اللفظ، ولها تأثير أيضًا من ناحية الإعراب، وإن كان من ناحية اللفظ.

خاتمة

تناول البحث ظاهرة من ظواهر اللغة، وقد كانت نتائجه واضحة فيما يلي:

1- العدول ليس خرقًا للقواعد اللغوية، وإنّما هو جذب لإنتباه القارئ، وإثارة له يُؤتى به عن قصد وتعمد.

2- تناول البحث ما خرج عن الأصل بين الفعل وفاعله كـ(تأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، و إلحاق ضمائر الفاعل بالفعل مع وجود الفاعل وهي لغة بعض العرب، ونصب الفاعل وجره).

3- توصل البحث إلى أنه يوجد عدول بين الفعل وفاعله في النوع نتيجة(للفصل بينهما أو حملًا على المعنى أو المؤنث التأويلي أو المؤنث المكتسب).

4- يتضح من البحث أنَّ القياس أن تلحق الفعل علامات التثنية والجمع مطابقة لفاعله كما في لغة بعض القوم أصبح شذوذًا، وأنَّ العدول عن المطابقة بين الفعل وفاعله هي الشائعة في الاستعمال اللغوي.

5- توصل البحث إلى أنَّ هناك استشهادات كثيرة على هذه الظاهرة تبدو في ظاهرها مخالفة للأصل، ولكن يمكن ردَّها إلى نظائرها المطردة في اللغة بالقياس على القواعد النحوية التي وضعها النحاة العرب.

6- عُدَّ قلب الفاعل مفعولًا والعكس عدول عن الأصل، وخروج عن قواعد اللغة، فلا يجرى إلا في الضرورة مع حمل الكلام على معنى يصح.

7- أنَّ حروف الجر الزائدة يمكن الاستغناء عنها إلَّا أنَّها لها تأثير في إصلاح المعنى، ولها تأثير أيضًا في إعراب الفاعل، وإن كان من ناحية اللفظ.

مصادرومراجع البحث:

1- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى(منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط1، 1375هـ /1955م.

2- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تح: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1421هـ /2000م.

3- الأصفهاني، شرح اللمع، تح: إبراهيم بن محمد أبو عبادة، دار الثقافة والنشر بالجامعة، المملكة العربية السعودية، 1411هـ/ 1990م.

4- البغدادي، خزانة الأدب ولبّ لباب العرب، تح وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط4، 1418هـ/ 1997م.

5- جرير، الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1406هـ/ 1986م.

6- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، 1952م.

7- الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيما، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط3، 1430هـ/ 2009م.

8- السجستاني، المذكر والمؤنث، تح: حاتم صالح الضامن، دار الفكر، دمشق- سورية، 1418هـ/ 1997م.

9- السمين الحلبي، الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، 1414هـ/ 1994م.

10- سيبويه، الكتاب، تح وشرح: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجى، القاهرة، 1408هـ/ 1988م.

11- السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تح: محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، 9 ش صناديق القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- بيروت،1394هـ/ 1974م.

12- عباس حسن، النحو الوافي، دارالمعارف، القاهرة، ط12، 13.

13- عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، 1982م، م2.

14- عبيد الله بن قيس الرقيات، الديوان، تح وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.

15- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ/ 1980م.

16- أبو علي الفارسي، كتاب الشعر(أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، تح وشرح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجى، القاهرة، 1408هـ/ 1988م.

17- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1399هـ/ 1979م.

18- أبو فراس الحمداني، الدايوان، شرحه: خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1414هـ/1994م.

19- مالك بن أنس، الموطأ، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1406هـ/ 1985م.

20- ابن مالك، شرح التسهيل، تح:(عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون)،

هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ش عبد الفتاح الطويل أرض اللواء إمبابة، 1410هـ/ 1990م.

21- ابن مجاهد، القراءات السبعة، تح:شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

22- محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع(دمشق- بيروت)، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع(دمشق- بيروت)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص- سورية، 1400هـ/ 1980م.

23- ابن منظور، معجم لسان العرب، دار صادر، بيروت.

24- الهذليين، الديوان، شعر أبو ذؤيب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1385هـ/ 1965م.

25- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

26- ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، ش الكحكيين بمصر، نمرة 1.

(1) ابن منظور، معجم لسان العرب، دار صادر، بيروت، م11، ص430، مادة(عدل).
(2) الأصفهاني، شرح اللمع، تح: إبراهيم بن محمد أبو عبادة، دار الثقافة والنشر بالجامعة، المملكة العربية السعودية، 1411هـ/ 1990م، ج1، ص700.

(3) عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، 1982م، م2، صـ 1007، 1008.

الهوامش:

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ش الكحكيين نمرة1، ج1، ص75.
(2) ابن منظور، معجم لسان العرب، م11، ص521، مادة(فصل).
(3) يُنظر: سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط3، 1408هـ/ 1988م، ج2، ص39.
(4) ابن جني، الخصائص، تح: محمد على النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، 1952م، ج2، ص412.
(5) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1399هـ/ 1979م، ج2، ص106، مادة(حمل).
(6) أبو حاتم السجستاني، المذكر والمؤنث، تح: حاتم صالح الضامن، دار الفكر(دمشق- سورية)، 1418هـ/ 1997م، ص100.
(7) محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع(دمشق- بيروت)، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع(دمشق- بيروت)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية،(حمص- سورية)، 1400هـ/ 1980م، م9، ص212.
(8) الهذليين، الديوان، شعر(أبو ذؤيب)، الدار القومية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1385هـ/ 1965م، القسم الأول، ص135، يروى: تَرِيعُ الغُزاةُ وما إنْ يَرِيـ ـعُ مُضْطَمِرًا طُرَّتاهُ طَلِيحَا، تَرِيع الغُزاة: أي يَرْجعون وما إنْ يَرْجِع، طُرْتاه: كَشَحاه. وقوله: مُضْطَمِرًا: أى خَمِيصَ البَطْن من حَطَبٍ، من حطب: من هزال. وطَلِيحًا: من غَزْوٍ، من غزو: أي معييا، وقال(السكّرى): ومعناه، أي يسرع الغزاة الانصراف إلى أهليهم وهو مقيم في الغزو لا يقوون على ما يقوى عليه.
(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص44.
(2) يُنظر: أبو حاتم السجستاني، المذكر والمؤنث، ص207.
(3) جرير، الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1406هـ/ 1986م، ص270.
(4) سيبويه، الكتاب، ج1، ص52.
(5) البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب العرب،، تح وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط4، 1418هـ/ 1997م، ج4، صـ218، 219.
(6) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ/ 1980م، ج2، صـ78، 79.

(1) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتاب العربي،(بيروت- لبنان)، 1375هـ/ 1955م، ج1، ص170.
(2) سيبويه، الكتاب، ج2، صـ40،41.

(3) عبيد الله بن قيس الرقيات، الديوان، تح، شرح: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ص196. اللغة: (المارقين: الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية، مبعد: أراد به الرجل الأجنبي، حميم: الصديق الذي يهتم لأمر صديقه، أسلماه: خذلاه ولم يعيناه، فالشاعر يرثي(مصعب بن الزبير) لخروجه على الخلافة الأموية. يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: حاشية ج 2، صـ 81 ، 82).
(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، صـ 81، 82.
(5) السيرافي، شرح أبيات الكتاب، تح: محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرءوف سعد، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، مكتبة الكليات الأزهرية، جمهورية مصر العربية، 1394هـ/ 1974م، ج1، ص337.
(6) عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط13، ج2، ص74.
(7) محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، م6، ص279.

(1) الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيما، دار المعارف للطباعة والنشر والتوزيع(بيروت- لبنان)، ط3، 1430هـ/ 2009م، ص672.
(2) السمين الحلبي، الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، 1414هـ/ 1994م، ج8، ص132.
(3) أبو فراس الحمداني، الديوان، شرحه: خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1414هـ/ 1994م، ص29.
(4) ابن مالك، شرح التسهيل، تح:(عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون)، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ش عبد الفتاح الطويل أرض اللواء إمبابة، ج2، ص117، اللغة:(الربيع: المراد به المطر الذي ينزل في الزمان المسمى الربيع، غرُّ السحائب:(غرّ : جمع غراء، والسحائب: جمع سحابة، والأصل الغراء البيضاء، ولا يريد هنا اللون وإنَّما أراد بياض آثارها، كما يقال العطايا وبياض الصنائع). يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،(صيدا- بيروت): حاشية ج2، ص102.

(1) خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تح: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، مكتبة لسان العرب،(بيروت- لبنان)، 1421هـ/ 2000م، م1، ص395.
(2) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص186.
(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: حاشية ج2، ص75.
(4) البيت بدون نسبة، وهو ثابت في(ابن عقيل، شرح ابن عقيل: حاشية ج2، ص74).
(5) أبو علي الفارسي، كتاب الشعر(شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، تح وشرح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ/ 1988م، حاشية ص500، والراجز يصف رجلًا بخشونة القدم، وغلظ جلدها، وأنَّ الحيات لا تؤثر فيها، الأفعوان: الذكر من الأفاعي، الشجاع: ضرب منه، الشجعم: الطويل.
(6) يُنظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، م1، ص395.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، حاشية: ج2، ص107.

(2) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ص187.
(3) السمين الحلبي، الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج2، ص533.
(4) عباس حسن، النحو الوافي، ط12، ج3، ص209.
(5) مالك بن أنس، الموطأ، كتاب الطهارة، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1406هـ/ 1985م، ص44.
(6) الأشموني، شرح الأشموني، ج1، ص287.
(7) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص107.
(8) خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، م1، ص425.
(9) السمين الحلبي، الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج4، ص661.
(1) محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، م3، ص130.
(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص106.
(3) خالد الأزهري، شرح التصريح، م1، ص395، يُنظر: محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، م6، ص511.
(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص75.
(5) السمين الحلبي، الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج7، صـ 602، 603.
(6) الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل، ص637.

(1) محيي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، م6، ص103.
(2) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2، ص75.
(3) البيت بدون نسبة، وهو ثابت في(السيرافي، شرح أبيات الكتاب، ج1، صـ 223، 224، 225. (الأنباء: جمع نباء، وهو الخبر، تنمي: تُنشر ويحملها بعض الناس إلي بعض، واللبون: التي لها لبن، وبنو زياد: الربيع بن زياد العبسيُّ وإخواته)، وسبب هذا الشعر أنَّ(الربيع بن زياد) طلب من(قيس بن زهير) دِرْعًا فبينما هو يخاطبه والدرع مع(قيس)، إذ أخذها(الربيع) وذهب بها. فلقى(قيس) أُمُّ الربيع وهي(فاطمة بنت الخرشب)فأسرها، وأراد أن يرتهنها حتى يرد عليه درعه(الربيع).....حتى خلى عنها، وأخذ إبل الربيع فحملها إلى مكة، وباعها واشترى من(عبد الله بن جدعان) بها سلاحًا)).